

# أوهام النحاة حول الأسماء الستة

أ. د. إبراهيم خليل\*

Email: [ibrahim\\_ju2004@live.com](mailto:ibrahim_ju2004@live.com)  
[ibrahim\\_ju2004@yahoo.com](mailto:ibrahim_ju2004@yahoo.com)

\* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية

## أوهام النحاة حول الأسماء الستة

أ. د. إبراهيم خليل

الملخص:

يتناول هذا البحث ما قيل من أفكارٍ وآراء، حول الأسماء الستة، في مسعى من الباحث لتبديد بعض ما علق بها من القول الكثير، سواءً عن طريق المناقشة، في ضوء المنطق اللغوي الوصفي، أو من حيث النظر الإحصائي القائم على المعيار الرقمي، لتحديد مدى شيوع هذه الأسماء في الاستعمال، وأيها أكثر تداولاً من الأخرى. وقد توصل البحث إلى نتيجة مهمة، وهي أن المتداول من هذه الأسماء، قديماً، وحديثاً، لا يتعدى - في الواقع - الثلاثة، تحديداً، هي: أب، وأخ، وذو. وأن الأول هو أكثرها تداولاً، يليه أخ، ثم ذو، وأن الدرس النحوي المختص بهذه الأسماء في حاجة ماسة لغير قليل من التنقيح، وإعادة النظر.

مصطلحات أساسية: الأسماء الستة، المنطق اللغوي، الإحصائي، أب، أخ، النحوي.

## The Grammarian's Fallacy about the six nouns

Prof. Ibrahim Khalil

### **Abstract:**

This research deals with the opinions and ideas of Arabic grammarians about nouns which called Al- Asma'a Al- sitta “ the six nouns” . The study investigates three main points are, the first describes the argumentation about those ancient ideas . Second, the use of those names in Arabic prose, ancient and modern, the third, the study aims to rewrite the Arabic lesson about those nouns, especially in light of the descriptive method.

The results of the study confirm some facts about these nouns , only three of them are in use and the others are not . “Abo” , “Akho”, and” Thoo” must be maintained, but “fo”, and “hamo”, and “hano” must be deleted .

---

**Keywords:** The six nouns, Names, Abo, Akho.

## مقدمة

يقع كثيرٌ من الطلبة الدارسين في مراحل التعليم العام، والعالى، في مشكلات إملائية تتعلق بكتابة الأسماء الستة، فهم يكتبونها في حالات الرفع بالياء، أو بالألف، وكذلك العكس، يكتبونها في حالات الجر، أو النصب، بالواو، أو بعلامة أخرى، لا تتسق مع القاعدة النحوية. وربما خلطوا بين استعمالها مفردة، واستعمالها مضافة لغير ياء المتكلم، مما حدا بي إلى إعادة النظر في هذه المسألة للوقوف على طبيعة هذه الأسماء، وعددها الحقيقي، والوجوه النحوية، والدلالية الصحيحة، التي تستعمل فيها، وما قيل في علامات الإعراب الفرعية التي تظهر عليها، ومدى شيوع هذه الأسماء في الاستعمال، في القديم والحديث، وأيها أكثر تداولاً من الأخرى، وهل بالإمكان اختصار هذه الأسماء من ستة إلى ثلاثة، مثلاً، أو أقل؟

## الأسماء الستة :

يعرّف ابن هشام الأنصاري (761هـ) الأسماء الستة بالقول: هي الأسماء التي خالفت الأصل، لأنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتكسر بالياء نيابة عن الكسرة. وذلك بشروط، الأول منها أن تكون ذو بمعنى صاحب، قال تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ) (1) وقال أيضاً: (إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ) (2) وقال: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) (3) فإن لم تكن بمعنى صاحب، فهي إذن الموصولة التي بمعنى الذي. والخمسة الباقية شرطها أن تكون سالمة من التصغير، مفردة، أي ليست مثناة، ولا جمعاً، مضافة لغير ياء المتكلم لا فرق بين الاسم الظاهر، والضمير، في ذلك، فإن أضيفت لياء المتكلم كسرت

أواخرها لمناسبة الياء (4) وأعربت بحركات مقدرة . أما فو فقد ذهب أكثر النحاة إلى القول بأن الأصل منها هو فم، وشرطها أن تحذف منها الميم (5)، وهو شرط لا يطرد في غيرها، فكلمة (حم) لا يشترط فيها حذف الميم، فيقال: حموك في الرفع، و(حماك) في النصب، و(حميك) في الجر. ولو كان ما ذهب إليه النحاة مطرداً في القياس، لوجب أن يقال: فموك في الرفع، و(فماك) في النصب، و(فميك) في الجر . ولا نجد ما يبيح أو يوجب التفريق بين الكلمتين. وأغلب الظن أن كلمة (فم) كلمة مختلفة عن (فو) التي هي من الأسماء الستة، وإن كانتا بمعنى واحد. فقد اطرده استعمال فم، وإعرابها بالحركات الثلاث، رفعاً، ونصباً، وجرّاً، في حين استعملت (فو) استعمال الأسماء الخمسة الأخرى.

أما عدد هذه الأسماء فمختلف فيه؛ فأبو القاسم الزجاجي (337هـ) وقبله الفراء (207هـ) يؤكد أن عدد الأسماء المعربة بالأحرف خمسة فحسب. وفي رأي ابن هشام أن ذلك الاختلاف راجع لعدم اطلاعهما على (هن) لقلتها (6). والزجاجي يضيف إلى ما سبق من شروط إعراب هذه الأسماء شرطاً آخر، ولعله ليس شرطاً، وإنما هو ملمح، تختص به (ذو) دون غيرها من هاتيك الأسماء، وهو جواز إضافتها للفاعل . يقال: اذهب بذى تسلم، (7) وهي لفضلة تجري في رأيه مجرى الأمثال التي تضاف فيها الأسماء إلى الأفعال. قال الأصمعي (210هـ): العرب تقول اذهب بذى تسلم، والمعنى: اذهب، والله يسلمك. دعاء له بالسلامة. ويقال: اذهباً بذى تسلمان، واذهبوا بذى تسلمون. و (ذا) هنا في مقام النعت، الذي حذف منوعته. فكانهم قالوا: اذهب يوم ذي تسلم، أو ذي تسلمان (8). ولذي هنا وجه آخر في

الأسماء: أبو، وأخو، وما شابه ذلك، فلما تحركت الواو في نهاية الكلمة، استثقلوا ذلك، فقالوا في الرفع: أب، وفي النصب: أبا، وفي الجر: أب. وقد يكون في هذا الرأي بعض الصواب، ذلك لأننا نسمع في العامية قولهم: أبوي، وأخوي، لكن ذلك لا ينطبق مثلاً على بقية الأسماء.

والحركة هي علامة الإعراب عند الكوفيين، ولكن إذا أضيفت هذه الأسماء، قلت: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك. وهم يرون في الضمة، والفتحة، والكسرة، علامات الإعراب، حتى في الإضافة، والواو والياء والألف بعد تلك الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً. بدليل أنها تتغير في حالة الرفع، والجر، والنصب. وذلك يدل على أن الضمة، والواو، علامة الرفع. والفتحة، والألف علامة النصب. والكسرة والياء علامة الجر. وذلك ينم على أن الأسماء الستة، في حال الإضافة، لغير ياء المتكلم، تعرب من مكانين<sup>(14)</sup>، نظير قولهم: امرؤ، وامراً.

والكوفيون بهذا التفسير يرون في الضمة التي تسبق الواو، والفتحة التي تسبق الألف، والكسرة التي تسبق الياء، علامات الإعراب، وأما الحروف فهي امتداد صوتي لها، ومطل يشبه مطلق الحركة في الروي، عندما يقال: (كتابو) و(عتابو) في كتاب، وعتاب، في الشعر. ولكن هذا الرأي - في اعتقادنا - لا يصح على الأسماء الستة، لأن ما يجري في الروي شعراً إنما هو للترنم، لا أكثر، وليس قبل الواو، أو الألف، أو الياء، في مثل أبو، وأبا، وأبي، ضمة، أو فتحة، أو كسرة. وذلك لا يتعدى الوهم الذي مصدره عدم التمييز، والتفريق، بين الصائت القصير، والطويل، وظنهم أن الصوائت الطوال أصوات

رأي الزجاجي، فهي موصولة بمعنى الذي كأنما قيل اذهب بالذي يسلمك، أو بالذي تسلّمه. وقد تأتي مصدراً شأنها في ذلك شأن الذي في قوله تعالى: (وخضتم كالذي خاضوا)<sup>(9)</sup> فتقديره: وخضتم خووضهم فيه. واستدرك ابن عقيل على ذلك ضرورة أن تضاف ذو، التي هي من الأسماء الستة، إلى أسماء الأجناس المعنوية: كالمال، والعلم، والفضل، والجاه<sup>(10)</sup>.

### مسألة خلاف:

وكان الاختلاف في عدد هذه الأسماء، وشروط إعرابها بالعلامات الفرعية، وطبيعة تلك العلامات، وهل هي علامات إعراب فعلاً أم أنها شيء آخر، مسألة خلاف كثر الجدل حولها بين النحاة. فقد ذكر ابن هشام أن من العرب من يعرب الأسماء الستة بالحركات، حتى في حال إضافتها لغير ياء المتكلم، ونسب إلى رؤبة بن العجاج قوله (الرجز):

بأبه اقتدى عدي في الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم<sup>(11)</sup>

وبعضهم - بلحارث بن كعب - يعامل هذه الأسماء معاملة المقصور، من مثل عصا، ورحى، كقول الشاعر (الرجز):

إن أباه وأبا أباه

قد بلغا في المجد غايتها<sup>(12)</sup>

والأفصح في (الهنو) النقص، أي معاملتها معاملة الاسم المنقوص، نحو قاض، وداع، أي حذف لام الكلمة، وعندئذ تعرب بالحركات لا غير، ومنه الحديث (من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا)<sup>(13)</sup>. وقال الكوفيون: الأصل في هذه

لأنها لو كانت حروف إعراب، لوجب أن تثبت في أواخر الكلم، وتتغير حركاتها، وهذا يؤكد لديهم أنها علامات إعراب، وليست بحروف تظهر عليها تلك العلامات<sup>(15)</sup>.

ويبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون، والبصريون، على سواء، لم يقنع النحاة، فقد ظلّ المشكل قائماً، والسؤال ينتظر الإجابة بما يقنع. فحجج البصريين في الرد على الكوفيين حجج منطقية، وليست لغوية، ولا نحوية. ولم يستطع صاحب "الإنصاف" تجاوز هذه المشكلة برأي، فهو يذهب مذهب من يعدّ الأسماء مثل: أبو، وأخو، وحمو، أسماء منقوصة، تحذف لامها عند تجرّدها من الإضافة، وترد إليها عند الإضافة لغير ياء المتكلم، مثلما يقال في قاض وساع: قاضي المدينة. وساعي البريد<sup>(16)</sup>. وهذا في القياس غير دقيق، ولا تؤيده قرائن الصرف؛ إذ لم يوضح لنا لم يختلف حرف العلة الذي ردّوه عند الإضافة، فجاء في حال الرفع واواً، وفي حال النصب ألفاً، وفي حال الجرّ ياءً، في حين أنه في مثل القاضي، والساعي، لا يتغير، ولا يتبدل، وإنما تبقى الياء ثابتة. وتقدر علامتا الرفع، والجر، خلافاً لعلامة النصب التي تظهر، فلم يقولوا في حالتَي النصب (أخو) ولا (أبو) مثلما قالوا في القاضي: القاضي، والداني: الداني. وقد أكد أبو البركات في "الإنصاف" أن حرف العلة في مثل (أبو) و(أخو) أصلي في بناء الاسم، وليس زائداً، وبما أن حرف العلة الأصلي إذا حذف في مثل، قاض، وساع، من آخر الكلمة، ترك حركة من جنسه تمّ عليه، وتشير إليه<sup>(17)</sup>، وبما أننا لا نجد مثل هذه الحركة التي تدلّ على المحذوف في أبيك، وأخيك، دلّ ذلك على بطلان الرأي الذي يذهب إليه الأنباري، ويؤكد.

صحيحة. أما الزعم بالإعراب من مكانين على مثال (امرؤ)، و(امرأ)، فذلك أيضاً غير دقيق، فالتنوين في الكلمتين، في رأينا، مؤلف من حركة قصيرة، ونون ساكنة، بدليل أنهم في الكتابة العروضية - وهي صوتية - يكتبون التنوين نوناً مسبوقاً بتلك الحركة. وتعامل هذه الحركة المركبة في التقطيع العروضي معاملة الحرف الساكن، الذي يلي متحرّكاً، في مثل (أمل)، و(رجل)، وما هو في عداده. علاوة على ذلك يعدّ التنوين علامة رفع، أو نصب، أو جرّ، متعدّد الوظائف، وليس كالحركة في مثل أبي، أو رأيت أبك، أو هذا أخوك، فعدا عن كونها علامة إعراب، لها وظائف صرفية أخرى، وهي: الإشارة إلى أن الاسم المنون نكرة غير معرّف، وأنه اسم وليس فعلاً، وأنه مجرد عن الإضافة، وعن التعريف باللام، وأنه من الأسماء غير الممنوعة من الصرف. لذا كان القول بأنّ التنوين في كل من: (امرؤ) و(امرأ) إعراب من مكانين قولاً غير دقيق، ولا يتسق مع النظر النحوي، أو اللغوي، الحديث.

وقد ذهب البصريون إلى إنكار مذهب الكوفيّين في تفسير العلامات الإعرابية في هذه الأسماء، فلا حاجة للجمع بين إعرابين، ما دام الإعراب إنما دخل الكلام، في الأصل، لمعنى، وهو التوضيح، وإزالة اللبس، والتفريق بين معنى ومعنى. وذلك يتحقّق بإعراب واحد، والثاني لا داعي له، ولا ضرورة. وليس في كلام العرب معرّب له إعرابان، فإذا جاز أن يكون للمعرب إعرابان متشابهان، جاز أن يكون له إعرابان مختلفان، وهذا ممّتع. والواو، والياء، والألف، في الأسماء الستة، ليست هي الحروف التي تظهر عليها علامات الإعراب، كالدال في زيد، والراء في عمرو، وإنما هي في رأيهم دلائل إعراب،

الحركات . والحجّة في ذلك أنّ الباء في (أب) تختلف عليها الحركات، مثلما تختلف على سائر الحروف، وذلك يدلّ على أنها هي حرف الإعراب، وإنما هذه الحركات التي هي الضمّة، والكسرة، والفتحة أشبعت، فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو، والألف، والياء. وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم، نحو(البيسيط):

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْفُتْنَا

يَوْمَ الْفِرَاقِ، إِلَى إِخْوَانِنَا صَوْرُ

وقال آخر(البيسيط):

وَإِنِّي حَيْثَمَا يَلْقَى الْهَوَى نَظْرِي

مَنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

أراد فانظر، ثم أشبع الضمّة، فنشأت الواو. وقد يأتي هذا الإشباع على الرغم من مخالفته القاعدة النحوية، قال آخر(البيسيط):

هَجَوْتُ زَبَانَ، ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا

مَنْ هَجَوْتُ زَبَانَ، لَمْ تَهْجُو، وَلَمْ تَدْعِ

أراد تهج، فأشبع الضمّة، فصارت واواً<sup>(21)</sup>.

وقد كرر هذا الرأي، في شيء من التحفظ، السيوطي ( 911 هـ )، مستخدماً كلمة الوصل عوضاً عن الإشباع، والوصل في عرف النحويين عكس الوقف، وهو ما يتطلب مطلق الحركة القصيرة، حتى تكون نظيرتها في الحركات الطوال، فإذا شاء المتكلم أن يصل بين جزئي الكلام من: ” له زجل كأنه صوتُ حاد“ أظهر الحركة في له: لهو، وفي كأنه: كأنه . وعقب في ” الأشباه والنظائر“ على ذلك بقوله: ” وأما الوصل فيقتضي المطل، وتمكين الواو: كأنه“<sup>(22)</sup> فالسيوطي، في هذا الرأي، يشايح المازني، ولا يختلف عنه في كثير، سوى في المصطلح فحسب، فهو يستعمل

ومما يلفت النظر أنّ الواو التي للرفع، والياء التي للجرّ، والألف التي للنصب، في الأسماء الستة، توقع النحاة في إشكال لم يتبهاوا له، ولم يفتنوا إليه، وهو أنّ الاسم سيكون في هذه الحال من حرف واحد . يقول ابن جني(392هـ): الواو فيها حرف الإعراب، وهي علامة الرفع، والألف حرف الإعراب، وهي علامة النصب، والياء هي حرف الإعراب، وهي علامة الجرّ<sup>(18)</sup>. وهذا رأي يقارب الجمع بين رأي الكوفيّين والبصريّين، غير أنه قد يصحّ في القول على (أبو ) و(أخو) لكنه لا يصحّ في مثل الكلام على (فو) و(ذو) لأن كلا منهما يتألف من حرف واحد فحسب، وعلامة الإعراب، التي هي في الوقت نفسه حرف الإعراب. ولم يسبق القول بكينونة الاسم من حرف واحد، إذ لا بدّ من حرف تبدأ به الكلمة، وآخر حشو، وثالث يوقف عليه. وقد ذهب إلى مثل هذا الرأي الواسطي في شرح كتاب ” اللمع ” قائلاً إن هذه الحروف الواو والياء والألف ليست إعراباً في نفسها بدليل أنك تقول (فوك) و(ذو مال) ولو جعلنا الواو إعراباً لبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك غير موجود. وإذا بطل أن يكون إعراباً ثبت أنه دليل إعراب<sup>(19)</sup> وإلى مثل هذا يجنح العلوي (539هـ) في شرح اللمع<sup>(20)</sup>.

ولعلّ اقرب الآراء إلى المنطق المقبول، والنظر المعقول، ما يذهب إليه أبو عثمان المازني (248هـ)، وهو قريب مما يستأنس به، ويميل إليه، علم الأصوات في تفسير هذه الظاهرة تفسيراً صوتياً، لا اعتماداً على النحو، ولا مراعاة لفكرة الإعراب. فهو يؤكد أن الباء في مثل أب، والخاء في مثل أخ، والميم في مثل حم، هي حروف الإعراب، وإنما الواو في (أبوك) والألف في (أباك) والياء في مثل (أبيك) نشأت من إشباع

بحركات مقدره على الألف والواو والياء، يقول: والصحيح أنها معربة بحركات مقدره على الواو، والألف، والياء، وعلى هذا المذهب - الصحيح في زعمه - لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره (25). والحق أن هذا الرأي ينطوي على مسألة في غاية التعقيد، فلو كانت هذه الأسماء تعرب بحركات مقدره على أواخرها كالاسم المقصور في مثل عصا، ورحى، لوجب أن يكون الحرف الأخير فيها من جنس واحد، فلا يتغير في حال الرفع، إلى واو، أو في حال الجر إلى ياء، مثلما نقول في العصا، إن الألف لا تتغير إلى واو، ولا إلى ياء. ولما كان هذا لا يقاس في الأسماء الستة، ولا يطرد، بطل القول بأنها تعامل معاملة الأسماء المقصورة. والمثال الذي ذكر في السابق عن معاملة هذه الأسماء معاملة المقصور في شاهد ابن هشام (الرجز):

إن أباه وأبا أباه

قد بلغا في المجد غايتها (26)

أكثر اتساقاً وانسجاماً مع هذه الفرضية.

ولا يغيب عن البال أن ابن عقيل، في رأيه السابق، خالف ابن مالك، الذي يؤكد ما ذهب إليه كثيرون من أنها تعرب بالأحرف الثلاثة (27) ورجح رأي من يرى في (الهنو) اسماً منقوصاً، وفي الأب والأخ والحم أسماء مقصورة على نحو أكثر تداولاً من النقص:

وفي أب وتالييه تدر

وقصرها من نقصهن أشهر (28)

### مناقشة الآراء:

اشترط النحاة في (ذو) لتعرب إعراب الأسماء الستة أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف لغير ياء

المطل، والوصل. ففي اعتقاده يكون الحرف الذي قيل فيه: إنه علامة إعراب عند بعضهم، وحرف إعراب عند آخر، صوتاً جيء به للوصل لا غير. وهو يذكرنا بما يذهب إليها المحدثون في كلامهم على ما يعرف بالصائت الوصلي. فهو صوت يضاف إلى الجذر، أو لاحقة suffix لجعل الكلمة الجديدة سهلة النطق، مثل الصوت o في كلمة speedometer ؛ فالصائت o أضيف إلى كلمة speed ومثل الصائت a في كلمة motivation فهو صوت وصلي، وهو يشبه في العربية الصائت الذي يزداد على الكلمة الساكنة الآخر للوصل إلى النطق بالسكان في مثل قالت الأعراب (23). ومن المعروف أن العربية استعملت الضمة القصيرة علامة على فكرة الإسناد، والكسرة علامة على فكرة الإضافة، والفتحة علامة على أن الموقع لا هو موقع إسناد ولا موقع إضافة، ولكنها - أي العربية - تستعمل في حالات إعرابية معينة الصوائت الطوال ( أصوات المد) للدلالة على الموقع الإعرابي، كاستعمال الياء والواو في الجمع السالم والألف في المثني والصوائت الثلاث في الأسماء الستة. فهي إذن علامات تميز المواقع الإعرابية الثلاثة تمييز الضمة لفكرة الإسناد والكسرة لفكرة الإضافة (24). وهذا التوجيه يعني فيما يعنيه أن الحركة القصيرة لدى المحدثين في الأسماء الستة امتدت طولاً، وازدادت شأواً، بدليل أن الدلالة ظلت هي هي لم تتغير. فالواو تدل على فكرة الإسناد والياء على فكرة الإضافة والألف على ما ليس بإضافة ولا إسناد.

ولابن عقيل رأي في هذه العلامات غير بعيد عن رأي سيبويه، وإن كان قريباً من مذهب من يزعم أن هذه الأسماء مقصورة. فالأسماء الستة لديه تعرب



اللفظ الواحد، الذي يشير إلى الشيء نفسه. وفي عربية اليوم تشيخُ أسماءٌ منحوتة بهذه الصورة، مثل: بوجدرة، وبوعزة، وبوردة، وبوعلي، و بو لحية، وهي أسماءٌ متداولة في عربية أهل المغرب. ومما يسترعي الانتباه، والتذكير أنّ كلمة (ذي) استعملت في موقع كلمة أبي، من حيث المعنى، فقليل ذو نواس، يريدون أبا نواس، وهي كنية كانت سائدة في عربية أهل الجنوب. وذو الكفل اسمٌ يعني أبا الكفل. وفي العربية يقولون: أبو المكارم، وأبو المجد، وأبو الفيلات، وأبو الغارات. وفي كل يعنون صاحب المكارم، وصاحب المجد، وصاحب الفيلات، وصاحب الغارات. وقد اتضح أنّ النحاة خلطوا بين فم، التي ليست من الأسماء الستة، و (فو) في مثل فيك، و(فاك)، وما وقع مواقع إعرابية أخرى. وقياساً على ذلك كلمة (حم) التي تشبه كلمة (فم) من حيث القياس، والوزن، وعدد الأحرف، ونرى استبعاد هذا الرأي أولى من التمسك به، لكون الاستعمالين مطردين، مع القبول بفكرة أنّ (فا)، وأمثالها، مختلفة أصلاً عن فم، فلكل منهما طريقة في الاستعمال مطردة.

أما عدد هذه الأسماء، فالأرجح أنه عددٌ يستحق إعادة النظر. وسيتضح لنا، من البيان الإحصائي، أنّ الصواب، في ذلك، إلى جانب الزجاجي، والفراء، باعتبارها خمسة، لا ستة. فال(هنو)، اسمٌ ثبت لنا أنه عديم التداول في غير الحديث الذي أورده ابن هشام، والفيروزآبادي. روي أنّ بعضهم يقول: ” يا هناه أقبل ” وهو في زعمهم كناية عن الرجل، والمذكر، و سمع منهم واستخدموه<sup>(31)</sup>. وهو مثالٌ متفرد، نادر، لا يستحق أن يؤخذ معياراً للتعميد في صرف، أو في نحو.

وقد اتضح أنّ هذه الأسماء الخمسة لا يصحّ أنّ

المتكلم - وهي لا تضاف أصلاً لياء المتكلم - وأن يكون المضاف إليه من أسماء الأجناس المعنوية التي يتفاوت فيها الناس، كالمال، والعلم، والفضل، والجاه. يقال: فلانٌ ذو مال، أو ذو جاه. ولم يشترطوا في غيرها مثل ذلك. ولم يذكر أحد من النحاة ما تختص به من حيث عدم الإضافة إلا لاسم ظاهر، فهي لا تضاف للضمير، لا المتصل، ولا البارز المنفصل. وغاب عنهم أنّ من بين هذه الأسماء اسمين يستعملان بمعنى صاحب، هما: أب، وأخ. وقد جاء هذا في الشعر القديم، فكلمة (أخ) استعملت بمعنى صاحب، قال عبدة بن الطبيب (البيسيط):

رسٌ كرسٌ أخي الحمى إذا غبرت

يوماً، تأوبه منها عقابيل<sup>(29)</sup>

ومعنى البيت: يعاوده شعور يشبه شعور صاحب الحمى الذي زالت عنه، ولكنها تعتاده من حين لآخر. ويقال: هيروودوت أبو التاريخ، أي: صاحبه. ونقول: جالينوس أبو الطب، وسقراط أبو الفلسفة: يعنون بذلك صاحب الفلسفة المشهورة. ويقال في الدارجة أبو رجل مسلوخة، أي: صاحب الرجل المسلوخة. وأبو البذلة البيضاء، أي: صاحب تلك البذلة. وهي كقولهم: أم الضفيرة السوداء، وأم المريول الأخضر. وكذلك نقول أخو الغربة، أي صاحبها، قال شوقي (البيسيط):

رمى بنا البين أيكاً غير سامرنا

أخا الغريب، وظلاً غير نادينا<sup>(30)</sup>

وهذا يوضح لنا أنّ ذا، وأخا، وأبا، تستعمل جميعاً بمعنى واحد على التقريب. أما عندما نقول ”أبا بكر“ وأبا علي، مثلاً، فذلك في رأينا نوعٌ من التركيب الذي يشبه النحت من حيث إنهما أصبحتا في حكم

يُقال فيها إنها مقصورة، ولا منقوصة، لاختلاف ما يجري عليها في الاستعمال عمّا يجري على الاسم المقصور، أو المنقوص، سواء من حيث ثبوت الحرف الذي يردّ في الإضافة، أو من حيث ثبوت الحركة المقدّرة على حرف الإعراب، إذا كانت مقصورة. وفيما يخص حقيقة الحركة (العلامة) الإعرابية، نرجح الرأي الذي ذهب إليه المازني، لكونه أقرب إلى المنطق اللغوي، منه إلى المنطق الفلسفي، الذي لجأ إليه الكوفيون، والبصريون، على السواء، ولجأ إليه ابن جني، وأبو البركات الأنباري. وما ذكره المازني، في هذا الصدد، أولى بالقبول مما ذكره السيوطي؛ لكون الوصل، والصائت الوصلي، إنما يُقحم على الكلمة، أو أجزاء الكلم، إقحاما، لذا كان المصطلح الذي استعمله المازني وهو الإشباع، أكثر دقة من الوصل.

### النظر الإحصائي :

#### 1 - وصف العينة :

تقوم الدراسة الإحصائية على اختيار عينة من كتابات الفصحاء، والأدباء، من القدماء، والمحدثين، للتعرف على مدى شيوع هذه الكلمات في الاستعمال، وأنها أكثر تداولاً، وأنها يقلّ في كلامهم المكتوب حتى ليكاد ينعدم ذكره، وينقطع استعماله. وتألّف النماذج القديمة من رسائل، وخطب، كتبت في القرنين الأول والثاني الهجريين، وهي ممّا يُنسب في تاريخ الأدب للعصر الأموي، وقد استعنا على جمع هذه النصوص بكتاب "نصوص من الأدب الأموي" (35) لمؤلفه الدكتور حسين عطوان. لما فيه من شمول الجمع، وسلامة التحقيق، وإتقان الضبط، وتوفير الجهد، والوقت.

أما النماذج الحديثة، فتألّف من مقالات كتبت في الرحلات، والمذكرات، ووصف الانطباعات عن

يُقال فيها إنها مقصورة، ولا منقوصة، لاختلاف ما يجري عليها في الاستعمال عمّا يجري على الاسم المقصور، أو المنقوص، سواء من حيث ثبوت الحرف الذي يردّ في الإضافة، أو من حيث ثبوت الحركة المقدّرة على حرف الإعراب، إذا كانت مقصورة. وفيما يخص حقيقة الحركة (العلامة) الإعرابية، نرجح الرأي الذي ذهب إليه المازني، لكونه أقرب إلى المنطق اللغوي، منه إلى المنطق الفلسفي، الذي لجأ إليه الكوفيون، والبصريون، على السواء، ولجأ إليه ابن جني، وأبو البركات الأنباري. وما ذكره المازني، في هذا الصدد، أولى بالقبول مما ذكره السيوطي؛ لكون الوصل، والصائت الوصلي، إنما يُقحم على الكلمة، أو أجزاء الكلم، إقحاما، لذا كان المصطلح الذي استعمله المازني وهو الإشباع، أكثر دقة من الوصل.

والحق أنّ الباحث لا يطمئن إلى احتساب الكلمات الست، أو الخمس، جميعاً، من الأسماء. فالاسم: هو ما أطلق على ذات، كالفرس، والرجل، والصبي، والشجرة، والبحر، والحجر، وغيره.. (32). وهذا ينسحب على بعض تلك الكلمات مثل: أب، وحم، وأخ، وربما بشيء من التحفظ فوه، لكنّ ذا لا ينسحب عليها ما ينسحب على الآخر. فهي لا تعني شيئاً إلا إذا كانت مضافةً لاسم آخر، وهذا يعني أنها غير تامة الاسم، فهي كالحروف التي يتعلق معناها بغيرها، فنحن لا نستطيع، مثلاً، تحديد معنى الباء إلا إذا قلنا: بالقلم، ولا نستطيع تحديد معنى الكاف، إلا إذا قلنا: كالبجر، وكذلك ذو، لا نستطيع تحديد معناها إلا إذا ارتبطت في الاستعمال بغيرها، فقلنا: ذو مال، أو ذو جاه. فهي مبهمة مثل حيث، ومن، وما، وأي.. وثمة شيء آخر لا بدّ من التنبيه عليه، وهو أنّ

البلدان . وكانت هذه المقالات قد نُشرت في مجلة العربي الشهرية على مدى سنوات، وتمّ جمعها في كتاب نشر بعنوان: ”الغرب بعيون عربية“ (2005) أسهمت فيه نخبة فاضلة من الكتاب العرب، منهم: جابر عصفور، وسليمان العسكري، وحسن حنفي، وآخرون<sup>(36)</sup>. وتقع هذه المقالات في نيف ومائتي صفحة . وكتاب آخر ضمّ عشرات المقالات لنخبة أخرى من الأدباء، بينهم حنا مينة الروائي المعروف، وإدوار الخراط، ود. سهيل إدريس، ود. شكري عياد، وطيب التيزيني، وعبد الوهاب البياتي، ود. علي الراعي، ود. محمد جابر الأنصاري، ود. نقولا زيادة، وآخرون<sup>(37)</sup>.

## 2 - الإجراءات :

تمّ تصفح الرسائل، والخطب، والمقالات، ووَضَع علامة تحت كل كلمة من الكلمات الست موضوع الدراسة. واحتساب العدد الإجمالي للكلمات الواردة فيها، وذلك بتحديد عدد الأسطر وضربه بعدد الكلمات التي يتضمَّنُها كل سطر . وبذلك يُعرف العدد الذي توفر في العيّنة على وجه التقريب. ثم عمدنا بعد ذلك لاحتساب ما تكرر ذكره من الكلمات الست، على وفق الشكل الذي وردت فيه، بالتنونين أو بالواو أو بالألف أو بالياء. ثم رتبت جداول بتلك الكلمات، وتكرارها، باستعمال الأعمدة، واستخراج النسبة المئوية .

## 3 - نتائج الإحصائية :

### أ- الخطب:

بلغ عدد الكلمات الإجمالي في الخطب المختارة نحو اثني عشر ألف كلمة، ذكرت فيها الأسماء الستة 23 مرة، أي بنسبة قدرها 19، 0% والأسماء التي تكررت هي: أب وما إليها بنسبة 21% من مجموع

المجموع	بالياء	بالألف	بالواو	بالتنونين	
5	-	-	1	4	أب
9	4	3	2	-	أخ
9	4	2	3	-	ذو
0	0	0	0	0	مو
0	0	0	0	0	فو
0	0	0	0	0	هنو

### ب- الرسائل:

بلغ العدد التقريبي للكلمات في الرسائل المختارة نحو أربعة عشر ألف كلمة. كررت فيها الأسماء الستة 39 مرة، أي بنسبة 28،0% وفيها وردت كلمة أب وملحقاتها 21 مرة أي بنسبة 54% من مجموع تكرار تلك الأسماء. وكلمة أخ وما يليها 3 مرات أي بنسبة 6% وكلمة ذو وما يليها 15 مرة أي بنسبة 38% . أما نسبة تكرار كل منها وفقاً للموقع الإعرابي فكانت على النحو الآتي: أب غير المضافة لم ترد على الإطلاق أي بنسبة 0% وأبو 3 مرات أي بنسبة 7، 0% ، 0% وأبا 3 مرات أي بنسبة 7، 0%

وأبي بالكسر 5مرات، وذو بالواو مرتين. وذو بالياء مرة واحدة. أي أن المجموع 9 مرات أي بنسبة تقرب من 0,053 % . وأكثر هذه الأسماء ترددا هو أب بالرفع والجر 6 مرات أي بنسبة قدره 76 % من مجموع تكرير هذه الأسماء وهو 9 . تليها ذو بالواو، وذو بالياء، وبلغت نسبة تكرارهما من المجموع 33 %، أما الأسماء الأخرى وهي (أخ) وما يليها، و(حمو)، و(فو)، و(هنو)، فلم ترد في المقالات ألبتة. وفي مجموعة أخرى من المقالات الحديثة يطغى عليها طابع الذكريات، والسير، نشرت هي الأخرى منجمة في مجلة العربي، على مدى سنوات، ثم جمعت في كتاب بعنوان "مرفأ الذكرة" يبلغ عدد كلماته التقريبي نحو 90480 كلمة، ذكرت هذه الأسماء 52 مرة أي بنسبة تقل عن 06,0 % وقد تكررت على النحو الآتي:

الجدول رقم 3

المجموع	بالياء	بالألف	بالواو	بالتنوين	
21	12	1	4	4	أب
19	12	2	2	3	أخ
8	1	2	5	-	ذو
0	0	0	0	0	حمو
0	0	0	0	0	فو
0	0	0	0	0	هنو

ويعطينا الجدول ذو الرقم 3 نتائج مماثلة، أو مقارنة لما سبق، فأكثر هذه الأسماء شيوعا في هذه المقالات هو أب المجرور بالياء، في مثل أبيك، فقد تكرر 12 مرة من أصل 52 أي بنسبة قدرها 07، 23 % . وهذا ينسحب على كلمة (أخ) المجرورة في مثل أخيك، فقد تكررت 12 مرة، أي: بالنسبة المذكورة في الاسم السابق.. وتلي هذين الاسمين كلمة (ذو)

وأبي المجرور 15 مرة، أي: بنسبة 5، 28% وهي أعلى نسبة مثلما يلاحظ. وأما أخ فلم ترد إلا على صورة (أخا) المنصوبة، وتكررت 3 مرات أي بنسبة 5، 7% وذو المرفوعة بالواو تكررت مرتين فقط، أي بنسبة 12، 5%، وذا وردت مرة واحدة، أي بنسبة 6، 2%، وذو المجرورة تكررت 12 مرة، أي بنسبة مقدارها 7، 20% أما حمو وفو وهنو، فلم تذكر، وكانت نسبة تكرارها 0% .

الجدول رقم 2

المجموع	بالياء	بالألف	بالواو	بالتنوين	
21	15	3	3	-	أب
3	-	3	-	-	أخ
15	12	1	2	-	ذو
0	0	0	0	0	حمو
0	0	0	0	0	فو
0	0	0	0	0	هنو

يتضح من الجدول أن أكثر هذه الأسماء شيوعا في الاستعمال القديم هي كلمة (أب) المضافة، وقد بلغت نسبة شيوعها في النصوص من الرسائل والخطب نحو 1، 0 %، تليها من حيث الشيوع كلمة (ذو) التي بلغ تكرارها نحو 24 مرة أي بنسبة 09، 0 % تليها كلمة أخ المضافة، فقد بلغ عدد تكرارها 12 مرة، أي بنسبة قدرها 046، 0 % .

#### ج - المقالات:

في نصوص من أدب الرحلات يبلغ عدد كلماتها التقريبي سبعة عشر ألف كلمة، أي ما يزيد على عدد الكلمات في الرسائل المختارة بنحو ثلاثة آلاف كلمة، تكررت الأسماء على النحو الآتي: أبو مرة واحدة،

البشري يحتمل التأثر بالمتغيرات العارضة.. وإضراب الناس عن استعمال هذه الكلمات في أيامنا يوجب علينا إعادة النظر في القواعد .

ويتضح أيضاً أن أكثر الأسماء الثلاثة شيوعاً، وتكراراً، هو ( الأب ) واستعمالها مضافة أكثر من استعمالها مفردة. وثمة تقارب كبير بين شيوع (أخ) المضافة لغير ياء المتكلم، وشيوع الأب. ولكن شيوع ذي أقل من شيوع الأسمين السابقين.

ويستحسن، بناءً على النتائج المذكورة، أن يُنقح الدرس النحوي في هذه المسألة، فتستبعد كلمتا فو، وحمو، من تلك الأسماء، التي خالفت الأصل، ويكتفى بالإشارة إليهما، والتنبيه عليهما، من باب الاستدراك على الخوالب، أي تلك التي أعربت بحروف بدلا من الحركات القصار. أما (الهنو) فيستحسن - في رأينا - إهماله كلياً، واتباع رأي الفراء، والزجاجي، في ذلك، لانسجامه مع الواقع اللغوي أكثر من غيره.

المرفوعة بالواو، فقد تكررت 5 مرات من أصل 52 مرة ذكرت فيها الأسماء الستة، أي بنسبة 6، 9%. أما نسبة تردد بقية الأسماء فراوحت بين 2% و8، 7%. وتتأكد لدينا نتيجة سابقة تكررت وهي أن الكلمات: فو، وحمو، وهنو، لم تزد نسبة تكرارها عن الصفر في المئة.

#### 4 - مناقشة النتائج:

يتضح من النظر الإحصائي أن هذه الكلمات التي عرفت بالأسماء الستة، ليست متساوية في التداول والشيوع، وإنما الذي هو شائع منها، متداول في اللغة المكتوبة، ثلاثة حسب. هي: الأب، والأخ، وذو. أما فو، وحمو، وهنو، فقد كانت نسبة شيوعها في العينة من النثر القديم، والحديث، صفراً. وهذا يُشجع على القول بأن ما يذكره النحاة حول عدد هذه الأسماء شيء مبالغ فيه، ونحن لا ننكر وجود مثل هذه الأسماء في العربية قديماً إلا أن الدرس النحوي في حاجة للمراجعة من عصر لآخر، والقواعد ليست تنزيلاً مقدساً، وإنما هي من وضع الناس، والمجهود

الهوامش

1. سورة الرعد، الآية 6
2. سورة المرسلات الآية 30
3. سورة القلم، الآية 14
4. ابن هشام الأنصاري (761هـ): شرح شذور الذهب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دن، دم، بلا تاريخ ص 41-40 وانظر: ابن عقيل (769هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط2، بلا تاريخ، 1/54
5. ابن عقيل: السابق ص1/48 وللمزيد انظر: عبد الغني الدقر، معجم النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1988 ص 26-27 .
6. ابن عقيل، السابق ص 43، وانظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1993 ص 54-52 .
7. الزجاجي، أبو القاسم (337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973 ص 117 .
8. السابق ص 118 .
9. الآية 96 من سورة التوبة .
10. الزجاجي، السابق ص 119 وانظر: ابن عقيل، السابق 1/54
11. ابن هشام الأنصاري (761هـ) أوضح المسالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، 1966، 1/32 .
12. السابق 1/34 . ذكر أبو عبد الله الدينوري (643هـ) أن قبيلة بلحارث بن كعب يجعلون هذه الأسماء مقصورة بمنزلة رحى وعصاً فيثبتون الألف في الأحوال الثلاث، كذلك يفعلون في التثنية، ومن الأمثال السائرة على لغتهم قولهم: مكرهٌ أخاك لا بطل. انظر: ثمار الصناعة في النحو، تحقيق حنا حداد، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 1994 ص 67 وانظر: أبو نصر الفارقي (487هـ) الإيفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984، ص 376 .
13. ابن هشام، أوضح المسالك 1/31
14. ابو البركات الأنباري (577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بلا تاريخ 1/18-17
15. السابق ص 22-20/1

16. السابق ص 1/32
17. عبد الله درويش: دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، د. م، ط3، بلا تاريخ، ص 132 وانظر: راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل عبد الله يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، ص 402
18. أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) اللمع في النحو، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985 ص 59 .
19. اللمع في النحو، 59
20. نفسه
21. أبو البركات الأنباري، السابق 24-1/23 .
22. السيوطي، جلال الدين (911هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994، 1/372
23. محمد الخولي: معجم علم الأصوات، دار الفلاح للنشر، عمان، ط2، ص 98 .
24. غالب المطليبي: في الأصوات اللغوية - دراسة في أصوات المد العربية، وزارة الثقافة، بغداد، ط1، 1984 ص 257-258 وانظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1956، ص 50 .
25. ابن عقيل، السابق 1/44
26. انظر الحاشية ذات الرقم 12 من البحث .
27. وفي ذلك يقول في الألفية:
- وارفع بواوٍ وانصبً بالألف      واجرزُ بياء ما من الأسماء أصفُ  
من ذاك ذو، إن صحبة أبانا      والفم، حيث الميم منه بانا  
أب، أخُ حمٌ كذاك، وهنُّ      والنقصُ في هذا الأخير أحسنُ
- بدر الدين بن مالك، ألفية ابن مالك، تحقيق باسمة درويش، دار الأوائل للنشر، دمشق، 2002، ط1، ص16.
28. السابق نفسه.
29. الفضل الضبي: المفضليات، تحقيق عبد السلام هرون، وأحمد شاكر، بيروت، ط6، بلا تاريخ، ص 136 .
30. أحمد شوقي: الشوقيات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، بلا تاريخ، 2/104
31. الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مادة الهنو. وانظر جمل الزجاجي ص 163
32. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (185هـ) الكتاب، تحقيق عبد السلام هرون، عالم الكتب، بيروت،

- بلا تاريخ، 1/12
33. ابن عقيل (672هـ) شرح ابن عقيل، مرجع سابق، 20-1/16 و ص 21 قال ابن مالك:  
بالجرّ، والتنوين، والندا، وال مسند، للاسم تمييزُ حصلُ
34. ابن عقيل، السابق ص1/48
35. حسين عطوان: نصوص من الأدب الأموي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006
36. نخبة من الكتاب: الغرب بعيون عربية، كتاب العربي، الكويت، ط1، 2005 .
37. نخبة من الكتاب: مرفأً الذاكرة (مقالات) كتاب العربي، الكويت، ط1، 2003 .

### المصادر والمراجع

1. الأسمر، راجي: المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل عبد الله يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993 .
2. الأنباري، أبو البركات (577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بلا تاريخ.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ): اللمع في النحو، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1985
4. الخولي، محمد علي: معجم علم الأصوات، دار الفلاح للنشر، عمان، ط2، 1988
5. الدقر، عبد الغني: معجم النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1988
6. درويش، عبد الله: دراسات في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993
7. الدينوري، أبو عبد الله: ثمار الصناعة في النحو، تحقيق حنا حداد، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 1994 .
8. الزجاجي، أبو القاسم (337هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973
9. السخاوي، علم الدين (460هـ) المفضل في شرح المفضل، تحقيق يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، ط1، 2002.
10. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هرون، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ .
11. السيوطي، جلال الدين (911هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994.



12. شوقي، أحمد: *الشوقيات*، (جزءان) دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، بلا تاريخ.
13. الضبي، المفضل (178هـ): *المفصليات*، تحقيق عبد السلام هرون وأحمد شاكر، بيروت، ط6، دون تاريخ.
14. عطوان، حسين: *نصوص من الأدب الأموي*، دار المسيرة للنشر، عمان، وبيروت، ط1، 2005
15. ابن عقيل (769هـ): *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (جزءان)*، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط2، بلا تاريخ.
16. الفارقي، أبونصر (487هـ): *الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب*، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984.
17. الفيروزآبادي، تاج الدين (817هـ): *القاموس المحيط*.
18. ابن مالك، بدر الدين: *ألفية ابن مالك*، تحقيق باسمة درويش، دار الأوائل للنشر، دمشق، ط1، 2002
19. مصطفى، إبراهيم: *إحياء النحو*، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1956
20. المطلبي، غالب فاضل: *في الأصوات العربية- دراسة في أصوات المد العربية*، وزارة الثقافة، بغداد، ط1، 1984
21. نخبة من الكتاب: *الغرب بعيون عربية*، كتاب العربي، الكويت، 2005
22. نخبة من الكتاب: *مرفاً للذاكرة*، كتاب العربي، الكويت، ط1، 2003
23. ابن هشام الأنصاري النحوي (761هـ): *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، 3 أجزاء، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط5، 1966
24. نفسه: *شرح شذور الذهب*، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، د.ن- د.م، بلا تاريخ.
25. نفسه: *قطر الندى وبل الصدى*، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1993.